

Distr.
GENERAL

A/50/699
S/1995/895
30 October 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن
السنة الخمسون

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

البندان ١٠٣ و ١٠٤ من جدول الأعمال
القضاء على العنصرية والتمييز العنصري
حق الشعوب في تقرير المصير

رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ موجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، موجهة إليكم من سعادة السيد
عثمان إرتوغ، ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة
الخمسين للجمعية العامة في إطار البندين ١٠٣ و ١٠٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) حسين أ. سليم
الممثل الدائم

المرفق

رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين العام من السيد عثمان إرتوغ

يشرفني أن أشير إلى البيان الذي أدلى به الوفد القبرصي اليوناني في جلسة اللجنة الثالثة المعقودة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، في إطار البندين ١٠٣ و ١٠٤ من جدول الأعمال (انظر الوثيقة A/C.3/50/SR.8). فهذا البيان يحتوي على مجموعة من المزاعم التي لا أساس لها على الإطلاق وتتناقض وواقع الأمور في قبرص. ونظرا لعدم وجود أي وفد قبرصي تركي في الجلسة المذكورة، بسبب اغتصاب الجانب القبرصي اليوناني اسم "حكومة قبرص" واحتكاره المستمر له منذ عام ١٩٦٣، أجدني مضطرا إلى الرد على هذه المزاعم كتابة، لأنها الوسيلة الوحيدة المتاحة لي، لإعادة الأمور إلى نصابها.

إن المطلعين على ما جرى من أحداث في ماضي قبرص القريب يعرفون تماما أن القبارصة اليونانيين هم آخر من يحق له اتهام أي شخص بانتهاك حقوق الإنسان. فني هجمات الإبادة التي شُنت ضد القبارصة الأتراك خلال الفترة ١٩٦٣ - ١٩٧٤، لم يكتف القبارصة اليونانيون بطرد أكثر من ربع السكان القبارصة الأتراك من ديارهم وممتلكاتهم في ١٠٣ من القرى، بل ارتكبوا أيضا مذابح وحشية جماعية في كثير من المناطق في جميع أنحاء قبرص، في حملة وحشية من "التطهير العرقي". وفي أثناء هذه الفترة انتهكت الإدارة القبرصية اليونانية حتى أبسط الحقوق والحريات الأساسية للقبارصة الأتراك، حيث فرضت قيودا قاسية على الجيوب القبرصية التركية وعرقلت جميع الجهود الرامية إلى إنعاش الاقتصاد القبرصي التركي بشن حرب استنزاف. إن الطابع الهجمي والوحشي لهذه الهجمات التي استمرت بصورة متقطعة حتى عام ١٩٧٤ مسجل في تقارير دورية أصدرتها الأمم المتحدة علاوة على تقارير الصحف الأجنبية في تلك الفترة، وليس ثمة ما يدعو إلى تكرارها هنا، ويكفي أن أقتبس ما يلي كمثال نموذجي على ذلك:

"... حيث فرضت تقييدات اقتصادية على الطائفة التركية في قبرص، بلغت في قسوتها، مستوى الحصار الحقيقي في بعض الحالات ..." (الوثيقة S/5950، المؤرخة ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٤).

لقد كان من شأن العدوان الفاضح الذي شنته اليونان والخطر الذي شكلته القوات اليونانية والقبرصية اليونانية المشتركة على القبارصة الأتراك، وهي القوات التي كانت متأهبة لاجتياح المناطق القبرصية التركية وتنفيذ خططها في الإبادة أن جعل التدخل التركي الذي أعقب الانقلاب اليوناني في عام ١٩٧٤ أمرا لا مفر منه. لقد أدى تدخل تركيا، الذي تم وفقا لمعاهدة الضمان لعام ١٩٦٠، إلى أحباط "الغزو اليوناني لقبرص" كما وصفه الأسقف مكاريوس، زعيم الجانب القبرصي اليوناني، في خطابه الذي ألقاه في مجلس الأمن في ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٤. وهكذا أنهى تدخل تركيا انتهاكات القبارصة اليونانيين المنتظمة لحقوق الإنسان، وأنقذ القبارصة الأتراك من الإبادة الكاملة. ولم يكن ذلك "غزوا" بل عملية سلام أوقفت إراقة الدماء وأنقذت

استقلال قبرص بطائفتيها، لا بل وكانت بمثابة عامل حفّاز في إحلال الديمقراطية في اليونان إذ أدت إلى سقوط العصابة الحاكمة اليونانية.

إن الأحداث التاريخية الوارد وصفها أعلاه تنهض دليلاً على أن المسؤولية عن قتل المئات من القبارصة الأتراك العزل، وتدمير دولة الشراكة بين الطائفتين بقوة السلاح، مما أدى في نهاية الأمر إلى تقسيم قبرص، إنما تقع على عاتق الجانب القبرصي اليوناني واليونان وحدهما.

أما فيما يتعلق بالوجود العسكري التركي الذي استغل لأغراض دعائية في البيان المذكور، فيجدر بالذكر أن هذا مطلب أمني حيوي بالنسبة للشعب القبرصي التركي، لا سيما في غياب تسوية سياسية تضمن هذا الأمن. وبالنظر إلى التعزيزات الهائلة من الأسلحة في جنوب قبرص وإلى ما مررنا به من تجارب مريرة مع القبارصة اليونان خلال فترة الاضطرابات الواقعة بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٤، يصبح استمرار الوجود الوقائي التركي أمراً لا غنى عنه بالنسبة لأمن القبارصة الأتراك وللسلم والاستقرار في المنطقة.

إن المزاعم القبرصية اليونانية فيما يتعلق بالمشردين هي أيضاً تشويه للحقائق ومضللة. فقد سويت هذه المسألة بصورة أساسية من خلال الاتفاق المتعلق بتبادل السكان الذي تم التوصل إليه بين الجانبين في الجولة الثالثة من المحادثات التي جرت بين الطائفتين في فيينا بين ٣١ تموز/يوليه و ٢ آب/أغسطس ١٩٧٥، حيث اتفق الجانبان على إعادة تجميع السكان طواعية، كل في منطقته، أي أن يتجمع القبارصة الأتراك في الشمال والقبارصة اليونانيون في الجنوب (انظر الوثيقة S/11789، المؤرخة ٥ آب/أغسطس ١٩٧٥). وقد نفذ هذا الاتفاق، الذي مهّد الطريق لتسوية اتحادية لمسألة قبرص على أساس وجود طائفتين ومنطقتين، بمساعدة قوة الأمم المتحدة في قبرص (انظر الوثيقة S/11789/Add.1، المؤرخة ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥. وأي مسألة أخرى تتصل بهذا الأمر يمكن أن تعرض للمناقشة في المحادثات التي تجرى بين الطائفتين تحت رعاية الأمم المتحدة، ولا يجوز أن تستغل لأغراض الدعاية.

وعلى النقيض مما ادعاه الوفد القبرصي اليوناني في الجلسة المذكورة أعلاه، لم يحدث أي "طرد قسري" للقبارصة اليونان من الشمال. وتقوم قوة الأمم المتحدة في قبرص بإجراء مقابلات على انفراد مع كل القبارصة اليونانيين الذين يتقدمون بطلبات للانتقال بصورة دائمة إلى الجنوب، وذلك بغية التحقق من أن الانتقال طوعي كما سيتبين من النص المقتبس أدناه من تقرير الأمم المتحدة:

"واصلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص إجراء مقابلات مع القبارصة اليونانيين الذين طلبوا الانتقال بصورة دائمة إلى الجزء الجنوبي من الجزيرة وذلك للتحقق من أن الانتقال طوعي. وقد حدثت عمليات نقل خلال الفترة المشمولة بالتقرير وانتقل ثلاثة قبارصة أتراك بصورة دائمة من الجنوب إلى الشمال. وكما سهلت القوة ٤٨٦ زيارة قام بها قبارصة يونانيون من شبه جزيرة كارباس إلى الجزء الجنوبي من الجزيرة". (S/1994/680، الفقرة ٣٦)

وفيما يتعلق بالرعاية الطبية المقدمة للقبارصة اليونانيين المقيمين في الشمال، هناك مراكز صحية كافية تابعة لوزارة الصحة في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية تقدم خدماتها للسكان المحليين (القبارصة الأتراك، والقبارصة اليونانيين والموارنة) في منطقتي كارباس وجيرنه. أما المراكز الصحية المحلية في شبه جزيرة كارباس فتقع في قرיתי ديبكاركاس ويين إيرينكوي. وفي الحالات التي تعجز فيها المراكز الطبية عن تقديم العلاج الطبي اللازم، يحول المرضى إلى مستشفى غازي ماغوسا الحكومي للعلاج، وأما القبارصة اليونانيون على وجه التحديد، فينقلون إلى الجنوب بناءً على طلبهم. ويؤكد ذلك النص التالي المقتبس من تقرير للأمم المتحدة ذي صلة بالموضوع:

"تتماثل الرعاية الطبية المتاحة للقبارصة اليونانيين في الشمال مع الرعاية المقدمة للقبارصة الأتراك في المنطقة نفسها من حيث الجودة. ويجوز للقبارصة اليونانيين الحصول على إذن للقيام بزيارات مؤقتة إلى الجنوب للحصول على العلاج الطبي" (الوثيقة S/12723 المؤرخة ٣١ أيار/مايو ١٩٧٨، الفقرة ٢٨).

وكما يتبين في الاقتباس التالي المأخوذ من نفس تقرير الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتسهيلات التعليمية، تقوم مدارس ابتدائية قبرصة - يونانية في كارباس بتوفير التعليم لأطفال المدارس من القبارصة اليونانيين الذين يدرسون كتباً مدرسية يبعثها الجانب القبرصي اليوناني.

"وهناك مدرستان ابتدائيتان للقبارصة اليونانيين تعملان في الشمال. وتوجد كلتاهما في منطقة كارباس: واحدة في آيا تراييس والأخرى في ريزو كارباسو". (S/12723، الفقرة ٢٩)

وعلاوة على ذلك، يتيسر للقبارصة اليونانيين في كارباس الوصول إلى المعابد الدينية والاستمرار في شؤون حياتهم بسلام تحت حماية قوانين الجمهورية التركية لقبرص الشمالية. والمقتطف التالي مثال على ذلك:

"لم يبلغ أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض عن وجود أية قيود على حرية العبادة في الشمال". (الوثيقة S/13369، المؤرخة ٣١ أيار/مايو ١٩٧٩، الفقرة ٣٤)

وفيما يتعلق بما يسمى "القبارصة اليونانيون المطوقون"، فإن من الجدير بالذكر أن مصطلح "المطوقون" استخدم لأول مرة في قبرص لوصف محنة القبارصة الأتراك خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٤. بل إن آلية الدعاية القبرصية اليونانية ظلت منذ عهد قريب، تحاول انتحال هذا المصطلح بغية استغلال وجود عدة مئات من القبارصة اليونانيين الذين يقيمون في قبرص الشمالية. والحقيقة هي أنه لم يحدث أن كان هناك أناس "مطوقون" منذ أن قامت تركيا بتحرير القبارصة الأتراك المطوقين في عام ١٩٧٤.

أما الاتهامات القبرصية اليونانية فيما يتعلق بالخدمات الهاتفية وخدمات البريد المقدمة للقبارصة اليونانيين المقيمين في الشمال فهي اتهامات لا أساس لها أيضا. وصحيح أن هناك بعض المشاكل في تركيب الهواتف في المنازل في كارباس نظرا لأن الهياكل الأساسية في المنطقة ليست متطورة بما فيه الكفاية، إلا أن هذا ينطبق أيضا على القبارصة الأتراك الساكنين في المنطقة. على أنه يجري الآن مد خطوط هاتفية في المنطقة لتزويد الساكنين بهذه التسهيلات، بصرف النظر عن أصلهم العرقي.

ومن الجدير بالذكر، أنه على الرغم من الصعوبات التي ولدها الحظر اللاإنساني الشامل الذي فرضته الإدارة القبرصية اليونانية على الشمال، والذي يؤثر بصورة معاكسة على السكان في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية، فقد بدأ الجانب القبرصي التركي بعض التدابير من طرفه وحده لزيادة تحسين ظروف معيشة القبارصة اليونانيين المقيمين في قبرص الشمالية، كجزء من مقترحات الرئيس دنتاك لبناء الثقة المكونة من ١٤ نقطة والمؤرخة ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

وقد بدأ فيما بعد تنفيذ هذه التدابير، بما في ذلك إجراء تحسينات في تواتر ومدة الزيارات التي يقوم بها القبارصة اليونانيون المقيمون في الشمال إلى الجنوب؛ وإجراء تحسينات فيما يتعلق بقيام القبارصة اليونانيين المقيمين في الجنوب ممن لهم آباء أو أقارب في الشمال بزيارة الشمال؛ وحرية التنقل داخل قبرص الشمالية من جانب القبارصة اليونانيين المقيمين فيها؛ وتحسين إجراءات دخول وخروج القبارصة اليونانيين المقيمين في الشمال عبر مطار إركان الحكومي في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية.

ولا بد من الإشارة أيضا، فيما يتصل بهذا الواجب من المزاماة القبرصية اليونانية، إلى أن الجانب القبرصي اليوناني الذي حاول على الدوام، هو واليونان، تغيير الطابع الديموغرافي لقبرص، ليس فقط بإدخال الآلاف من الجنود والمستوطنين من اليونان على مر العقود بل أيضا بمحاولة "تطهير" قبرص من سكانها الذين يرجعون إلى أصل تركي. وفي الوقت الحاضر، تواصل الإدارة القبرصية اليونانية إدخال عشرات الألوف من المهاجرين وآخرين من بلدان أجنبية، ونتيجة لسياساتها اللامسؤولة، أصبح الجنوب القبرصي، كما يذكر على نطاق واسع في الصحافة الدولية، مركزا لغسل الأموال، وتهريب المخدرات والأسلحة وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة.

أود أن أشير أيضا إلى أن القبارصة اليونانيين يدعون، غلوا منهم في التعصب، احتكارهم للممتلكات الثقافية في الجزيرة. في حين يتجاهلون التراث الثقافي التركي - الإسلامي الغني الذي يمتد عبر قرون. ولا يمكن أن ينسى أن القبارصة اليونانيين حاولوا تدمير جميع معالم تلك الثقافة وإزالتها بالكامل خلال السنوات المأساوية الممتدة بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٤، وما بعدها، في حملتهم الرامية إلى صيغ الجزيرة بالطابع الهيليني. والفقرة التالية من التقرير الموثوق لمجلس أوروبا (AS/CULT/AA (41)1) المؤرخ ٢ تموز/يوليه ١٩٨٩، تبين بوضوح من هو الجانب المسؤول عن تدمير الممتلكات الثقافية في قبرص:

"٣-٥ لقد لاحظنا مع الأسف التدمير التام للمسجد الرئيسي في باخوس. فلقد جرى تسطير الساحة كلها منذ ذلك الحين لإتاحة حيز مكاني لملتقى طرق موسع وموقف للسيارات. ولا يوجد أثر يدل على وجود المسجد، وإلى أسفل هذا الطريق يوجد مجمع من المسابح التركية لا يزال مخفيا تحت الأنقاض والحشائش بانتظار إعادة التعمير. كذلك جرى تخريب الجبابة القبرصية التركية التي توجد بالقرب من مسجد القديسة صوفيا موتالوس".

ومنذ وقت قريب، أطلق الغضب القبرصي اليوناني من عقاله ضد مسجد بايراكتار في القطاع اليوناني من نيقوسيا، الذي كان هدفا لعدة هجمات تضمنت إلقاء القنابل وإشعال النيران فيه منذ عام ١٩٧٤.

أما بالنسبة لصحة الاتهامات المتعلقة بحالة الممتلكات الثقافية في الشمال، فإن تقرير مجلس أوروبا المذكور أعلاه، في الفقرة ٣-٥ منه التي اقتطف منها النص التالي، يكفي لدحض مزاعم الجانب الآخر في هذا الصدد.

"ورغم ذلك لم نشاهد أي كنائس مدمرة رغم الزعم بأن كنيسة سانت جورج في ليمنيا (بالشمال) تعرضت للتدمير. ولم تشيد مؤخرا أي مآذن (ولا يزال برج اينغومي قائما دون تغيير مع ناقوسه ...".

ويلاحظ من مما سلف أن القبارصة اليونانيين ليسوا في وضع يسمح لهم بالشكوى بشأن مسائل حقوق الإنسان في قبرص، سواء تعلق الأمر بالمشردين أو بالممتلكات الثقافية. فالإدارة القبرصية اليونانية هي التي انتهكت أبسط حقوق الإنسان للقبارصة الأتراك ومبادئ حكم القانون، ولا تزال تفعل ذلك حتى في الوقت الحاضر. وعلى الرغم من أن القبارصة الأتراك يعيشون بعيدا عن مضايقة القبارصة اليونانيين، وأعمال القمع والترويع التي يمارسونها، فلا يزال الجانب الآخر يفرض حظرا لا إنسانيا على أنشطتهم السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وينضاف إلى ذلك القيام بحملة تشهير ودعاية في جميع أنحاء العالم، مما يعرقل البحث عن حل تفاوضي لمسألة قبرص، بواسطة بعثة المساعي الحميد التابعة لكم.

وأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ١٠٣ و ١٠٤، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عثمان إرتوغ

ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية

- - - - -